المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي: تونس انموذجاً
اسم الكاتب: م.م. هديل ناصر جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6703
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الاحزاب السياسية في الاستقرار السياسي: تونس انموذجا

م.م هديل ناصر جاسم محمد
الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة التقني
hadeel.naser@mtu.edu.iq

الملخص

تلعب الأحزاب السياسية دوراً حاسماً في تشكيل المشهد السياسي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الديمقراطية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس، التي تُعد نموذجاً مهماً للديمقراطيات الناشئة في العالم العربي.

منذ ثورة ٢٠١١، تشهد تونس تحولاً سياسياً كبيراً نحو الديمقراطية، وتلعب الأحزاب السياسية دوراً مركزياً في هذا التحول. ويسعى هذا البحث إلى فهم مساهمة الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في تونس، والتحديات التي واجهتها في هذا السياق. وتُعد تونس حالة دراسة مهمة لأنها تمثل مثالاً فريداً للتحول الديمقراطي السلمي في منطقة تعاني من اضطرابات سياسية. ويعمل البحث على تحليل الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وكيفية إسهامها في صياغة الدستور وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة.

الكلمات المفتاحية:الاحزاب، الاستقرار السياسي، الاحزاب التونسية ، احداث تونس.

تاريخ الاستلام :3/8/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: 2/٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

The Role of Political Parties in Political Stability: Tunisia as a Model

Hadeel Naser Gasem
Central Technical University /Institute of Technical Management
hadeel.naser@mtu.edu.iq

Abstract

Political parties play a crucial role in shaping the political landscape and achieving stability in democratic societies.

This study aims to analyze the role of political parties in achieving political stability in Tunisia, which is an important model for emerging democracies in the Arab world. Since the 2011 revolution, Tunisia has witnessed a major political

transition towards democracy, and political parties play a central role in this transition.
This research seeks to understand the contribution of political parties to achieving political stability in Tunisia, and the challenges they have faced in this context. Tunisia is an important case study because it represents a unique example of peaceful democratic transition in a region suffering from political turmoil.
The research analyzes the role played by political parties in achieving a balance between various political and social forces, and how they contributed to drafting the constitution and holding free and fair elections.
Keywords: Parties, Political Stability, Tunisian parties, Tunisian Events.

المقدمة

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية وصارت تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة السياسية وعلى مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة، وتُعد الأحزاب إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صنَّاع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وإما ورفضاً. ترى النظرية التقليدية للفقه أن الأحزاب السياسية تؤدي دورا هاما في عملية تكوين الرأي العام لانتخاب المرشحين الحزبيين وتدعيمهم، لكن بجانب تلك الوظيفة الانتخابية يرى جانب من الفقه أكثر حداثة أن الأحزاب السياسية لها وظائف متعددة(Multi Functional) تشمل وظائف ظاهرية للأحزاب السياسية التي منها توجيهها للأجهزة السياسية كذلك دورها في تحديد الأوضاع السياسية والتعبير الحقيقي عنها والمشاركة في ممارسات الوظائف الحكومية – ووظائف خاصة متعلقة بوظيفتها الرقابية على أعمال الحكومة، دعم الفقه الفرنسي الرأي الأول كون نظام فرنسا الحزبي يتبني التعددية الحزبية التي تمثل إرادات مبعثرة فيما دعم الفكر الإنجليزي والفكر الأميريكي الرأي الثاني الأكثر شمولا لأدوار الأحزاب السياسية

موضوع دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي في تونس يثير اهتمامًا كبيرًا، حيث تمر تونس بعملية ديمقراطية حديثة بعد الثورة التي أطاحت بالنظام السابق المشكلة تكمن في التحديات التي تواجه عملية بناء الديمقراطية والاستقرار السياسي في ظل تنوع الأحزاب وتوجهاتها المتباينة الهدف من دراسة دور الأحزاب السياسية هو فهم كيفية تأثيرها على عملية صنع القرار وتحقيق الاستقرار السياسي في تونس، بالإضافة إلى

تحديد العوامل التي تسهم في نجاحها أو فشلها. وتبرز أهمية هذا الموضوع في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في تونس، مما يسهم في بناء مجتمع مستقر ومزدهر.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال دراسة دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي حيث يمكن فهم كيفية مساهمتها في تعزيز الديمقراطية، وتوفير قنوات للتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع القرار، مما يقلل من احتمالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية. الأحزاب السياسية توفر كذلك منصة للتفاعل بين الحكومة والمجتمع، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. من خلال تحليل حالة تونس، يمكن استخلاص دروس قيمة حول دور الأحزاب السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي في الدول الديمقراطية الناشئة.

اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في التحديات التي واجهت الأحزاب السياسية في تونس، مثل الانقسامات الداخلية، والتأثيرات الخارجية، والتوترات الاجتماعية. كما سيتم دراسة كيف أثرت هذه التحديات على قدرة الأحزاب على تحقيق الاستقرار السياسي وان دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي في تونس تتمثل في التحديات التي تواجه عملية بناء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي ويثار تساؤل مهم حول هذا العنوان هل الاحزاب السياسية في تونس لها دور في الاستقرار السياسي؟ وللإجابة على هذا السؤال تكون هناك الكثير من البراهين والحيثيات ، فأن تونس منذ عام ٢٠١٠ مرت بظروف صعبة فشملها الربيع العربي والاطماع السياسية وتهميش المرأة والتناحرات بين الاسلاميين والعلمانيين، وكل هذا اسهم بخلخلة النظام السياسي، وان من المشكلات التي تعكس التحديات التي تواجه دور الأحزاب السياسية في تونس وتؤثر على استقرار العملية السياسية في البلاد هي: الانقسامات السياسية و الفساد و ضعف الشفافية والحكم الرشيد و التأثير الخارجي.

فرضية البحث

يمكن استخلاص دروس قيمة حول دور الأحزاب السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي في الدول الديمقراطية الناشئة.

منهجية البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لما يقتضي عنوان البحث من جرد ودراسة الاحداث في تونس ، اضافة الى ذلك إنه منهج تم ربطه منذ تأسيسه بتحليل الاوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في تونس في الماضي والحاضر وحتى المستقبل.

المبحث الاول: مفاهيم عامة للاحزاب السياسية والاستقرار السياسي

المطلب الاول: مفهوم الاحزاب السياسية وانواعها

اولا: تعريف الحزب السياسي

ان جميع التعاريف التي تناولت الاحزاب السياسية تمحورت حول اظهار الايديولوجية الحزبية من جهة، و القوة التنظيمية من جهة اخرى من هنا كانت الصعوبة في اعطاء تعريف موحد جامع، فالحزب السياسي يعرفه الاستاذ "جيوفاني سارتوري" انه " جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة. اما الاستاذ موريس دوفرجيه فيعرف الحزب او احزاب الجماهير الشعبية بانها " تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام."

في حين يرى الاستاذ "بول" "مارابوتو" ان الاحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي، و يقترب من هذا التعريف التصور الذي يبدو أكثر دقة وشمولة الذي قدمه الاستاذ "قوقال" ان الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتي يتمكن من تحقيق افكار و مصالح اعضائه(بومدين،١٣٦).

كما يمكن اعتبار الحزب بمثابة " تنظيم سياسي له صفة العمومية و الدوام و له برنامج يسعى بمقتضاه للوصول الى السلطة ". و الحزب في راي د. طارق الهاشمي" تعريفان احدهما مختصر و الثاني جامع و هما أ- جهاز صراع منظم بهدف الوصول الى السلطة. ب – مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين و تجمعهم مصالح و مبادئ معينة و يهدفون الى الوصول الى السلطة او المشاركة فيها(العزاوي، ٢٠٠١، ٥١).

اما الاستاذ "جوزيف لابالومبارا"، و الاستاذ ميرون" "وينر" فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في اربع نقاط اساسية:

١. استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، او سواء من حيث استمرار قيادته.
٢. امتداد التنظيم الى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية و بين الوحدات القومية و المحلية

٣. توافر الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار و ليس مجرد التذكير على مستوى السلطة

٤. اهتمام التنظيم بتجميع الانصار للحصول على مستوى التاييد الشعبي(بومدين،١٣٧).

اما الفكر الليبرالي يربط الحزب بالنظام البرلماني و يرى ان نشاة الحزب تبدا من داخل البرلمان او خارجه و يأتي في هذا الاطار تعريف " جيمس كولمان " الذي يرى ان الحزب هو تجمع له صفة التنظيم الرسمي و يعلن ان هدفه الوصول الى الحكم و الاحتفاظ به اما بمفرده او بالائتلاف او بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية اخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية اما الفكر الماركسي فينطلق من ان الحزب السياسي هو عبارة عن اداة في يد الطبقة وهي تضم مجموعة من الناس يربطها بعضها ببعض مصالح اقتصادية في المقام الأول، وتحاول ان تصل الى الحكم عن طريق الاصلاح و الثورة، و عموما تعتبر الاحزاب السياسية جماعة منظمة تحاول السيطرة على القوى السياسية، او هي منظمة سياسية تضم جماعة من الافراد الذين يتفقون فيما بينهم على الاسس العامة التي يجب ان تتبع في تنظيم الدولة و يسعون الى السيطرة على الحكومة او المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الاسس(سالة وسمير ، ٢٠١٥، ٢١٩).

ثانيا: الظاهرة الحزبية في النظرية السياسية الحديثة

في النظرية السياسية الحديثة تعتبر الاحزاب السياسية من اهم ملامح الديمقراطية و ذلك باعتبارها ممثلة للارادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات : انتخابات داخلية من خلال انتخاب الاجهزة المسيرة للحزب وطنيا وجهويا و اقليميا، وكذلك عبر المشاركة في المؤتمرات و اختيار مرشحي الحزب، و انتخابات خارجية عبر تقديم برامج و القيام بحملات انتخابية خارجية لاقناع الناخبين، وذلك للوصول الى الحكم و اخيرا لتطبيق برنامجها.

و الاحزاب السياسية بهذا المعنى هي تنظيمات دائمة تتحرك على المستوى الوطني و المحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول الى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة(الشرقاوي ، ٢٠٠٥، ١٣). هذا يعني ان الحزب يقوم بالاساس على عنصري التنظيم و المشاركة في الحياة السياسية من خلال الوصول الى السلطة او المشاركة فيها(حاروش، ٢٠٠٩، ٢٣).

على الرغم من أن دراسة الأحزاب السياسية في الماضي لم تكن تستلزم تقديم تعريف دقيق للحزب السياسي، إلا أن التحولات التي عرفتها الأنظمة السياسية والتي كان من أبرزها التوسع الكبير الذي عرفته الظاهرة الحزبية ومجالات دراستها، يفرض محاولة إيجاد تعريفات دقيقة.

ثالثا: أنواع الأحزاب السياسية

والمقصود ب "أنواع" الأحزاب السياسية هو "أشكالها المختلفة، وهنا نكون بصدد تصنيف الأحزاب السياسية، وهذا يعني أن هناك عدة معايير، يمكن أن ننني عليها – مجتمعة أو منفردة – تصنيف الأحزاب السياسية في عالم اليوم، فبناء على الأساس التنظيمي والتوجه العقائدي (مثلاً)، يمكن أن نقسم الأحزاب السياسية على ثلاثة أنواع رئيسة، كالآتي(شاكر واخرون، ٢٠١٦، ٢١١):

أ. أحزاب القيادات

مفردها حزب القائد، وهو الحزب الذي ينشأ ويتمحور حول شخصية قيادية معينة إذ تنفرد هذه الشخصية بالسيطرة على نشاط الحزب لما تتمتع به من كاريزما (خصائص قيادية متفردة)

ويصبح هذا الحزب المؤسس بهذه الطريقة مؤسسة تمثل الإتجاه الذي يدعو إليه الشخص وغالباً ما ينهار الحزب بوفاة أو هزيمة الزعيم.

ب. حزب البرنامج (الحزب الواقعي أو العملي أو البراغماتي)

هو الحزب الذي يتبنى برنامجاً عملياً ويدعو لتطبيقه لإعتقاده بأن هذا البرنامج يتغير من وقت لآخر وفقاً للظروف.

ج – الحزب الأيديولوجي أو الأحزاب الأيديولوجية:

يهتم بمعتقد أو عقيدة دينية، سياسية، وهو القائم على أساس فكر سياسي "أيديولوجية" ، حيث يصبح – هذا الفكر – هو المحرك الأساسي لكل أنشطته ومواقفه.

رابعا: النظم الحزبية

يقصد بالنظم الحزبية الإطار الذي يحدد هامش الحرية المتاح لوجود الأحزاب وحركتها، ولطبيعة العلاقات والتفاعلات بينها، أو بين الأجنحة المتنافسة في داخلها وهنا نجد أن النظم الحزبية السياسية تتوزع بين أربعة نماذج أساسية (عبد الحميد، ٢٠١٦، ١٧٦ – ١٧٧):

أ– نظام الحزب الواحد

وهو نظام يحتكر فيه حزب واحد السلطة دون منافس ويسود هذا النظام في دول كثيرة تختلف نظمها السياسية والإجتماعية إختلافاً كبيراً مثل الدول الشمولية أو الدول التوتاليتارية كالأحزاب الشيوعية في منظومة الدول الإشتراكية السابقة وكوبا، وكوريا الشمالية الصين الشعبية وغيرها إذ تتميز هذه الأنظمة بالحزب الواحد الذي يحكم من خلال رؤية آيديولوجية شاملة يحاول فرضها على الجميع ويحدد مواقفه وسياساته دون سواه.

ب – نظام الحزب المهيمن

والمقصود به حزب مهيمن على المسيرة السياسية العامة في الدولة كحزب المؤتمر Congre في الهند والحزب الديموقراطي الليبرالي في اليابان، والحزب المهيمن لا ينفي وجود أحزاب سياسية أخرى إلى جانبه، بل ويستفيد من ضعف تأثيرها(الحمداني، ٢٠١٢، ١٨٦ – ١٨٧).

ج نظام الحزبين

وفيه يتصدر حزبان كبيران المنافسة على الساحة السياسية، ليس لأن الأحزاب الأخرى ممنوعة أو مقيدة النشاط من الناحية القانونية؛ وإنما لأنهما إستطاعاً دون غيرهما أن يستقطبا أصوات الناخبين. فنظام الحزبين الكبيرين هو في حقيقة الأمر نظام متعدد الأحزاب على الصعيدين القانوني والسياسي، لكن عملية تداول السلطة أصبحت بحكم تفاعلات الواقع والثقافة السياسية السائدة حكراً على حزبين فقط، ومثال نظام الحزبين ما نجده في كل من الولايات المتحدة – بين الحزبين الديمقراطي سنة (١٨٠٠) والجمهوري سنة (١٨٥٤) ، وإنكلترا بين حزب العمال وحزب المحافظين(غزناي و احمد ، ٢٠١٢، ٢٣٦):

د. نظام تعدد الأحزاب

وهو نظام لا يتسم فقط بوجود أحزاب كثرة متنافسة في حلبة الصراع على السلطة وإنما أيضاً بتوافر فرص متكافئة لتداول أو اقتسام السلطة بين أكثر من حزبين فالحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد يصبح بمقدوره أن يشكل الحكومة منفرداً، أما إذا لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية مطلقة فيجب في هذه الحالة – تشكيل حكومة إئتلافية، ويسود هذا النظام معظم الدول الأوروبية الغربية بدرجة معينة من الإختلاف. ففي هولندا مثلاً كان هناك أربعة عشر حزباً ممثلاً في البرلمان بعد إنتخابات ١٩٧٢. وفي إيطاليا كان هناك ثمانية أحزاب في البرلمان، وكذلك في فرنسا، وبلجيكا وغيرها.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية. و كلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار و الثبات، فيقول تعلى في القران الكريم المولى عز و جل في محكم تنزيله، "" وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ(سورة ايراهيم : الآية ٢٦)". أي ما لها من ثبات و ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه آلان بال في قوله بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي و ارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية"(الرجوب و رضوان، ٢٠٠٥، ٧٥).

كما يُعرف على أنه ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات المقاومة توقعات الجماهير و احتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة و ذلك للحفاظ على الشرعية"(الرجوب و رضوان، ٢٠٠٥، ٧٥ – ٧٦).

ارتبط مفهوم الاستقرار في الفكر السياسي بصفة عامة، و الفكر السياسي الغربي بصفة خاصة ببعض القضايا الاجتماعية و السياسية، مثل التمايز الطبقي أو التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و توزيع الثروة داخل المجتمع و قضية الشرعية و غيرها . فتعرّض بعض الباحثين في ظاهرة الاستقرار لقضية الصراع الاجتماعي، و كيف يمكنه أن يؤدي إلى حدوث تناحرات داخلية بين فئات المجتمع المختلفة سواء على الصعيد الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، أو على المستوى العنصري حيث صراع الأعراق و القوميات المختلفة(مهيدات، ٢٠٠٧، ٢٧). أو على مستوى الأديان و العقيدة بين أهل الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة ، و هنا قد تعجز السلطة السياسية عن تحقيق التوازن بين المصالح و الفئات المتناحرة و المتصارعة و تفشل من ثمة في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع و استقراره ، و هو ما يشكل تهديدا مباشراً لشرعية النظام و الحكم و استمراره.

و المؤكد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على وضع تعريف واحد شامل و مانع لظاهرة الاستقرار السياسي ، فالفكر السياسي الإغريقي قد اشتمل في هذا المجال على نظريتين الأولى تقوم على فكرة الفيلسوف أفلاطون وترى الباحثة ان التداول السلمي للسلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وكذلك غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للضغوط والاحتياجات المختلفة للجماهير. وتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين. وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة

المبحث الثاني: الاحزاب السياسية في تونس والاستقرار السياسي

المطلب الاول: ازمة الاستقرار السياسي في تونس

واجه المسار الانتقالي في تونس على امتداد شهور مرحلة تاريخية دقيقة، كادت تعصف بجهد إقامة الدولة الديمقراطية الوليدة، وتقوض العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة؛ فتزايد وتيرة العنف، وغلاء المعيشة، واحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبيات الجهوية والأيديولوجية والدينية، من حين إلى آخر، وعودة أعلام النظام القديم، وبروز نذر الثورة المضادة، وتراجع ترتيب تونس السيادي، كل ذلك أخبر الملاحظ بأن الربيع العربي مهدد في مهده الأول، وأورث في نفس المواطن إحساسًا بالخوف وشوقا إلى الطمأنينة والاستقرار

على الرغم من أهمية مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الاتحاد التونسي للشغل بمعية عدد من المنظمات النقابية والعمالية والحقوقية الفاعلة داخل الاجتماع التونسي، ودورها الحيوي في حلحلة المشهد السياسي وإذابة الجليد بين الفرقاء السياسيين، فإن التحوّل من واقع الشرعية الانتخابية إلى واقع الشرعية التوافقية الموسعة يبدو أمرا صعبا، ومطلبا عسيرا، كلما رام الناس الوصول إليه فر منهم إلى الأقاصي(الجمعاوي، ١،٢٠١٤).

في أسباب الأزمة السياسية

لم تكن الأزمة السياسية المشهودة في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة إلى حال بناء الدولة. فتأسيس الدولة العادلة بديلا من الدولة القامعة، وإقامة النظام السياسي التعددي بديلا من النظام الأحادي الدكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تنميطه، ودمقرطة الفكر بدلا من توجيهه، مطالب تقتضي المراس الطويل مع الفكر التنويري والتعلمية الديمقراطية؛ ذلك أننا أمام دولة مازالت تتصارع فيها قيم الثقافة الديمقراطية والأصولية الدينية والانغلاق الحزبي، وثقافتا الخنوع والكرامة الإنسانية وثقافتا الحريات وقمع الحريات وغيره(بشارة، ٢٠١٣، ٩)

وان من اهم مسببات ازمة السياسة في تونس:

١. تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية كان يفترض أن يُنهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسة المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، ما اتفق عليه ١١ حزبًا من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ التي تحدد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد(فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي، رابط الكتروني، ٢٠١١).
٢. التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي: مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألة خلافية حادة بين الائتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة اللبرالية واليسارية؛ فقد جرى تصديق القانون المنظم للسلط العمومية في ٠٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ ، وقد نص على أنّ المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعةً، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأنّ من صلاحياته أيضًا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات؛ وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ربقة واحدة(نص القانون المنظم للسلط

العمومية، رابط الكتروني، ٢٠١١). ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر، ووجدتا فيه انزياحًا عن الدور الأساسي الموكول للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون سنة. وعدت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض هيمنة الأغلبية على الأقلية ، والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة(أحمد نجيب الشابي، رابط الكتروني، ٢٠١٣).

٣. التنازع في صوغ الدستور : استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلّف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيرًا من الوقت والجهد. وتواصل الخلاف في مشاريع متعدّدة لمحامل المدوّنة الدستورية على امتداد عامين كاملين. وانصب النزاع، أساسا، بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والحريات العامة والخاصة، وحقوق المرأة. ففي مستوى هويّة الدّولة، افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور، وبين داع إلى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ في هذا الشأن، والقائل إن "تونس" دولة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"(الجمعاوي، ١١،٢٠١٤).

٤. تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من الانتعاشة التي شهدها قطاع السياحة في تونس إلى حدود نهاية حزيران / يونيو ٢٠١٣؛ ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعًا بنسبة ٣,٤ %، مقارنةً بسنة ٢٠١٢ – وهو قطاع يشغل ١٥ % من اليد العاملة، ويؤمن ٧% من مجمل الناتج الداخلي " – فإنّ ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣، وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣.(السياحة في نسق تصاعدي، رابط الكتروني، ٢٠٢٣).

٥. الديون : قبل أزمة الكوفيد ، نجحت تونس في تقليص نسبة المديونية إلى مستوى مؤشر الاستدامة (أقل من ٧٠% إذ انخفض إجمالي الدين العام من ٧٣% من إجمالي الناتج المحلي سنة ٢٠١٨ إلى ٦٨ سنة ٢٠١٩ ، وذلك بمساهمة العوامل التالية:

أ. تحسن الرصيد الأولي من عجز بـ (٢%) من إجمالي الناتج المحلي سنة ٢٠١٨ إلىعجز بـ (٠.٨%) سنة٢٠١٩.

ب. نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (١.٣%) سنة ٢٠١٩.

ت. التحكم في كلفة الفائدة الاسمية بنسبة ٣.٨% أقل بكثير من معدل التضخم مما يعني كلفة فائدة حقيقية سلبية تساهم في تقليص المديونية

ث. استرجاع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية سنة ٢٠١٩ بعد الانخفاضات خلال ٢٠١٥-٢٠١٨.

خلال فترة "كوفيد - ١٩ ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، ارتفعت نسبة المديونية إلى (٧٧.٨%) سنة ٢٠٢٠ و ٧٩.٢ سنة ٢٠٢١ بسبب الركود الاقتصادي لسنة ٢٠٢٠ (نمو-٧.٨%) واتساع عجز الميزانية إلى مستوى قياسي بلغ ٩.٤% سنة ٢٠٢٠ و ٧.٥% سنة ٢٠٢١.(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،٢٠٢٢، ٣)

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية التونسية ودورها في التغير والاستقرار السياسي:

اولا: الاحزاب السياسي والتغير السياسي في تونس

يمكن رصد مدى مساهمة الأحزاب السياسية في الحراك التونسي من خلال التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل الأحزاب السياسية حول الموقف من الحراك ومجرياته، حيث يتمثل الاتجاه الأول في ما يمكن وصفه بـ"الجذري" أو "الثوري"، والاتجاه الثاني فيغلب عليه وصفه بـ "الإصلاحي".

١- الاتجاه الجذري

يمثل هذا الاتجاه على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب " المؤتمر من أجل الجمهورية" و "حزب العمال الشيوعي التونسي"

أ- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

كانت قيادة هذا الحزب منذ سنة ٢٠٠٥ تدعو إلى القطع مع نظام بن علي"، وتنادي بالعصيان المدني الأحزاب والتنظيمات التي يجب أن تنتهي من الجري وراء سراب إصلاح نظام ثبت مليون مرة أنه لا يصلح، كما دعت قوى المعارضة إلى التنظيم في جبهة ديمقراطية تتهيأ لتكون البديل السياسي واعتبر الحزب أن لا حل إلا الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة، ولذلك يمكن اعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار "الحرية والعدالة والكرامة". الذي رددته جماهير "سيدي بوزيد وبقية مناطق البلاد في ما بعد، ودعا الحزب إلى مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار(بشارة، ٢٠١٣، ٦٧).

وبعد أحداث "تالة" و "القصرين يوم ٠٨ يناير ٢٠١١، اعتبر الحزب أن البلاد ومهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه أي التونسيون قد ولجنا مرحلة ما بعد "بن علي"، حيث لم يعد هناك حديث عن تمديد أو توريث، وإنما عن بديل للرجل ونظامه"(الجمعاوي، ٢٠١٤،١٣). كما توجه الحزب بنداء عاجل

إلى كل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل "الدكتاتور". ولكل قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس

كما صرح "منصف المرزوقي" أن "نهاية الطاغية قد اقتربت"، وطالب الشباب بالمزيد من الإصرار والثبات والعزم لكسر كل القيود، واعتبر أن الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة "بن علي" لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد"(الجمعاوي، ٢٠١٤،١٣).

ب حزب العمال الشيوعي التونسي

واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر ٢٠١٠، ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث وانفجارها في أي لحظة من اللحظات، كما أشار إلى أن الحركة الاحتجاجية ما تزال في بداياتها، بل أنها رغم كل المؤشرات الإيجابية لم تخرج بعد وبشكل نهائي من حالة الركود التي ميزتها خلال العقدين الأخيرين(أحمد نجيب الشابي، رابط الكتروني، ٢٠١٣).

وكان الحزب يرى في الحراك الاجتماعي فرصة لتلك القوى للخروج من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية، غير أن ذلك لا يتم إلا بتبني مطالب العمال والأجراء والطلاب والمعطلين من العمل وغيرهم من الفئات الشعبية وإيجاد أفق لتحركاتهم ونضالاتهم(حمد، ٢٠١٦، ٩٨) ، حتى تحول إلى جزء من حركة التغيير العامة.

وبعد اندلاع الأحداث في سيدي بوزيد وتطورها، اعتبر الحزب أن حركة الاحتجاج لن تتوقف بل إنها مرشحة في المستقبل إلى الامتداد إلى مناطق أخرى، وربما إلى البلاد قاطبة. كما اعتبر أن نظام الحكم لم يعد له ما يقدمه لغالبية الشعب غير العصا ومزيدا من الإجراءات التي تعمق معاناته، وعليه فقد دعا قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص الدرس من كل الأحداث الجارية بالبلاد وتوحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي(حمد، ٢٠١٦، ١٠١- ١٠٢)

ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه تتجذر أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية وأكد في أحد بياناته أن الشعب التونسي بحاجة إلى نظام جديد ديمقراطي، وطني شعبي نابع من إرادته ويمثل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه، بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية وفي موازاة ذلك توجه الحزب إلى كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والحقوقية، وإلى الشباب والمثقفين والمبدعين من أجل تكتيل الصفوف حول بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة الإرادة الشعب ورغبته حتى لا تذهب تضحياته ودماء شهدائه سدى (بيان حزب العمال الشيوعي إلى الشعب التونسي، رابط الكتروني، ٢٠١١)

٢. الاتجاه الإصلاحي

سيتم التطرق في هذا الاتجاه إلى حزبين أساسيين وهما الحزب الديمقراطي التقدمي" و"حركة التجديد"، اللذان انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الحراك.

أ. الحزب الديمقراطي التقدمي:

طالب هذا الحزب الحكومة بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في مدينة "سيدي بوزيد" بسحب قوات الأمن فورا من المدينة ومحيطها، وبإطلاق سبيل كل المعتقلين وإيقاف كل التبعات العدلية ضدهم، كم طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية المتبعة، وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية، كما طالبتها بالدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي لتأمين انتقال الديمقراطية في أفق ٢٠١٤ واعتبر الحزب أن الأحداث التي جرت في البلاد في الفترة الأخيرة قد كشفت من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن أزمة الثقة وعمق الهوة التي باتت تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي، والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي(معيفي، ٢٠١٨، ٢٠٦).

ب حركة التجديد

لم تختلف مواقف حركة التجديد من الأحداث التي جرت في سيدي بوزيد" عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي"، إذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني عن المدينة، ورفع التعتيم الإعلامي، وفتح تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين عنها، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلا سلميا وعادلا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز (حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد ، رابط الكتروني، ٢٠١٠).

وشكل بيان الحركة المؤرخ في ١١ يناير ٢٠١١ نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها، إذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الأحداث إلى اتخاذ مواقف حاسمة، ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية والمستقلة والقوى الحية في البلاد، والشباب والمثقفين والفنانين والمبدعين إلى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق، والإسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي، لإدخال البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية وبلورة بديل حقيقي لنمط الحكم القائم " (حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد ، رابط الكتروني، ٢٠١٠).

وفي ١٠ يناير ٢٠١١ ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا اتهم فيه المتظاهرين مهاجما إياهم بالميولات الجهات أجنبية (عملاء)، وفي مقابل ذلك أعلن عن مشاريع جديدة للتوظيف، وإقدامه على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية رفيق الحاج ، إضافة إلى تقديم وعود المعالجة المشاكل، وأعلن

عزمه على عدم الترشح لانتخابات ٢٠١٤، وكذا إعلانه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بعد عام من الخطاب بهدف تحسين وضع الشباب وتخفيض أسعار بعض المنتجات، إلا أن الجماهير المنتفضة لم تتفاعل مع هذه الوعود ولم تستجب الخطاب رئيس الدولة، بل زادت من الغضب الجماهيري لترفع شعاراً "الشعب يريد اسقاط النظام" نتيجة الخطاب التصعيدي الاول للرئيس بن علي ساهم هذا في زيادة الاحتجاجات والمواجهات مع قوات الامن(حبيب، ٢٠١٤، ٣٧)

ثانيا: الانتخابات التونسية ودور الاحزاب في تشكيل الحكومات منذ عام ٢٠١١ الى ٢٠٢١

تمثل تونس حالة فريدة مقارنةً بغيرها من دول الربيع العربي؛ حيث تعد الدولة العربية الوحيدة التي أحدثت تغيرا سياسيا منهجيًّا على خُطى الديمقراطية بعد ثورة الياسمين؛ فبعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الانتفاضات العربية، اتخذت الأنظمة السياسية العربية ثلاث مسارات رئيسية(Schlumberger،٢٠٢١، ٦٦)

أولها : نظم نجت بنفسها من انتشار عدوى الثورات واستمرت على نهج توطيد الاستبداد، ومنها النظم السياسية في كل من المغرب والجزائر والأردن ودول الخليج العربي. وثانيها : نظم انهارت وتآكلت كما هو الحال في ليبيا واليمن . أما ثالثها فتمثله تونس وحدها باعتبارها حالة استثنائية؛ حيث أحدثت تغييرًا سياسيا منهجيًا نحو التحول الديمقراطي. ومع ذلك يظل السؤال قائما حول ما إذا كان النظام الديمقراطي قادرًا على توطيد مبادئه وترسيخها على المدى الطويل أم لا(خير الدين باشا، رابط الكتروني، ٢٠٢١).

فيما يتعلق بحالة الاستقطاب السياسي وتدني مستويات الثقة السياسية للمواطنين والاستياء من النظام المفروض على المجتمع من قبل الطبقة الحاكمة، رصدت الدراسة بالتتبع التاريخي للسلوك الانتخابي للمواطن التونسي في انتخابات ما بعد الثورة، تدنيًا في مستويات المشاركة السياسية وتراجعًا في معدلات الإقبال على الانتخابات كما هو موضح في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) معدل المشاركة السياسية للمواطن التونسي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩)

الانتخابات	معدل الاقبال
المجلس الوطني التأسيسي ٢٠١١	%٥١.٩٧
التشريعية لسنة ٢٠١١	%٦٨.٣٦
الرئاسة ٢٠١٤ (الدورة الاولى)	%٦٢.٩
الرئاسة ٢٠١٤ (الدورة الثانية)	%٦٠.١
التشريعية ٢٠١٩	%٤١.٧

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الصفحة الرئيسية Instance Supérieure Indépendante pour les (تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٥)

فقد وصلت – على سبيل المثال – نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩ إلى(45.2%) مقارنة بـ(٦٢.٩%) و (٦٠.١%) في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ في دورتيها الأولى والثانية على التوالي. واللافت للنظر أن حزب الحركة الإسلامية (النهضة) اكتسب أغلبية في كل من الانتخابات التشريعية خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، والانتخابات الرئاسية عامي(٢٠١٤) و (٢٠١٨) فضلاً عن الانتخابات البلدية، حيث فاز بثلاثة انتخابات: الأولى عام٢٠١١ لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بنسبة ٣٧ من الأصوات أي بـ ٨٩ مقعدًا من إجمالي ٢١٧ مقعدًا . والثانية عام ٢٠١٨ حيث فاز بنسبة(٢٨%)من أصوات المنتخبين لمجلس البلدية(داود، ٢٠٢٣، ٢٥١).

وعن مستويات الثقة في الحكومة تستعرض الباحثة نتائج استطلاع القيم العالمي في موجتيه السادسة والسابعة ولفحص مدى عقلانية قرار حل الرئيس التونسي للبرلمان وإصدار مرسوم بإجراء انتخابات تشريعية جديدة في ديسمبر القادم ٢٠٢٢، كان من الضروري فحص مستويات ثقة المواطن التونسي في البرلمان. وعليه، كشفت نتائج استطلاع القيم العالمي الأمر الذي يُشير بشكل أو بآخر إلى أنه خلال العشر سنوات الأخيرة ورغم إجراء ثلاثة انتخابات تشريعية إلا إن هذه البرلمان لم يجلب نوابا يحظون بثقة الشعب التونسي، الأمر الذي يثير علامات استفهام عدة؛ فقد قام الشعب بدوره وشارك بمعدلات عالية في الانتخابات التشريعية الثلاث الأخيرة إلا إن سلوك النواب لم يعكس رغبات وتفضيلات المواطن التونسي(داود، ٢٠٢٣، ٢٥٣).

وترى الباحثة ان التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يدور حول تقييم قرار الرئيس التونسي بحل المجلس البرلماني وهل كان ذلك تصرفًا سليما وبمثابة استجابة لرغبات الشعب أم ملمحا من ملامح شعبوية غامضة؟

وفي إطار متصل، وبالنظر إلى مؤشر الديمقراطية العالمي لعام ٢٠٢١، والصادر عن وحدة مجلة الإيكونوميست الاستقصائية عام ٢٠٢٢ ، يتبين تراجع تصنيف تونس؛ حيث تقع في مرتبة الأنظمة الهجينة، وهي الأنظمة المختلطة التي تحمل بعض سمات الديمقراطية وبعض خصائص الاستبدادية في الوقت نفسه، ومن ثم ترقى تونس عن مستوى النظم الاستبدادية الخالصة وتقل عن كونها ديمقراطية معيبة. بعدما كانت مصنفة بالديمقراطية المعيبة بعد الإنجازات التي حققتها في الفترات اللاحقة على الثورة حيث احتلت المرتبة ٧٥ عالميًا عام ٢٠٢١ مقارنة بالمرتبة ٥٤ عام ٢٠٢٠(داود، ٢٠٢٣، ٢٥٣)..

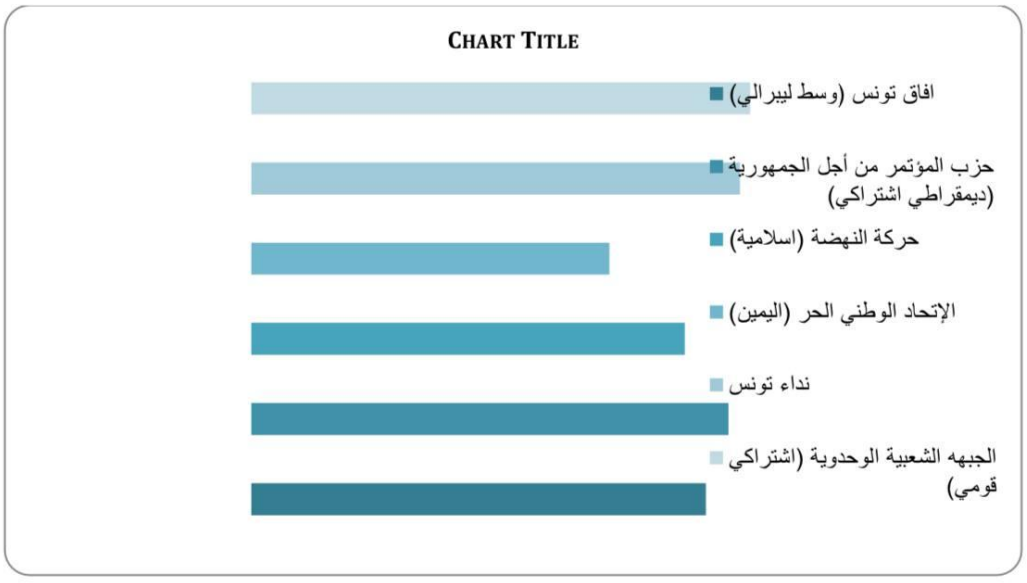
واعتبرت الإيكونوميست تونس ضحية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذا وقد تطرقت الدراسة لرصد مدى الثقة في الرئيس التونسي

بالاعتماد على بيانات مسح الحزب العالمي الصادر في أبريل ٢٠٢٠ ، لوحظ وجود بيانات لستة أحزاب تونسية وهي : الجبهة الشعبية الوحدوية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتي تحسب على الاتجاه الاشتراكي، إلى جانب حزب نداء تونس وحزب آفاق تونس واللذين يحسبان بشكل أو بآخر على الاتجاه

الليبرالي الوسطي، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني الحر الذي يُصنَّف بأنه يميني فضلاً عن حركة النهضة التي تُحسب على تيار الإسلام السياسي(السبيطلي، ٢٠١٩، ١).

تعد حركة النهضة الاسلامية أكثر القوى السياسية التي توظف الخطاب الشعبوي في سياستها الحالية، يليها مباشرة وعلى مستوى متساو كل من الجبهة الشعبية الوحدوية والاتحاد الوطني الحر، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والمثير للاهتمام هو انتماء هذه الأحزاب إلى أيديولوجيات سياسية مختلفة إلا إن السلوك السياسي متشابه، وربما يؤكد ذلك الهدف السياسي لهذه الكيانات وهو الوصول للسلطة وتوظيف معاناة المجتمع لتحقيق غايات شخصية في النهاية، أما الملحوظة الثالثة في هذا الصدد تمثلت في أن بعض هذه الأحزاب قد أسست بعد ثورة الياسمين وكان من المفترض بها التعبير عن روح الثورة وغاياتها لكن يبدو أنها توظف الخطاب الإستراتيجي للشعبوية لكسب قاعدة شعبية حتى تتمكن من المنافسة السياسية. وعن ثقة أعضاء هذه الأحزاب في أحزابهم، يثبت الشكل رقم (١) تلاشي الثقة السياسية داخل الأحزاب، والمثير للنظر أن حزب نداء تونس والذي يصنفه الخبراء على أنه أقل الأحزاب شعبوية فأن نسبة انعدام ثقة أعضائه فيه تتعدى (٨٠%)، وكذلك ترتفع نسبة انعدام ثقة بقية أعضاء الأحزاب الأخرى في أحزابهم باستثناء حزب الاتحاد الوطني الحر الذي حصل على نسبة أقل.

شكل رقم (١) تلاشي الثقة السياسة داخل بعض الاحزاب التونسية



المصدر من اعداد لباحثة بالاعتماد على المسح العالمي للأحزاب، ٢٠٢٠، قاعدة البيانات للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://dataverse.harvard.edu/dataset.xhtml?persistentId=doi:10.7910/DVN/WMGT (تاريخ الزيارة ٦/٥/ ٢٠٢٤).

وعلى الرغم من قاعدة البيانات الضخمة التي يشملها مسح الحزب العالمي، وضمه لعدد من الدول العربية، إلا إن بيانات المسح الخاصة بتونس، والتي تشمل عدد ستة أحزاب سياسة فقط لم تكن كافية لتعميم وتحديد مستوى المد الشعبوي في تونس؛ حيث إنها لم تضم ثلث عدد الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في تونس المعاصرة(داود، ٢٠٢٣، ٢٥٥).

الخاتمة

من خلال دراسة دور الأحزاب السياسية، يمكن فهم كيفية مساهمتها في تعزيز الديمقراطية، وتوفير قنوات للتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع القرار، مما يقلل من احتمالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية. الأحزاب السياسية توفر كذلك منصة للتفاعل بين الحكومة والمجتمع، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

علاوة على ذلك، يلقي هذا البحث الضوء على التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية ودورها في تونس، مثل الانقسامات الداخلية، والتأثيرات الخارجية، وكيفية التغلب عليها لتحقيق استقرار سياسي مستدام. البحث في هذا المجال يمكن أن يوفر توصيات عملية لصانعي السياسات والباحثين حول كيفية تعزيز دور الأحزاب السياسية في دعم الاستقرار والتنمية السياسية في مختلف الدول.

الاستنتاجات

بناءً على البحث، يمكن استخلاص عدة استنتاجات:

١. أظهرت الدراسة أهمية دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي في تونس، حيث تؤثر على عملية صنع القرار وتشكيل السياسات.
٢. تبين أن هناك تحديات متعددة تواجه الأحزاب السياسية في تونس، بما في ذلك الانقسامات السياسية ونقص الشفافية والحكم الرشيد.
٣. يجب أن يتعاون الأحزاب السياسية مع بقية المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في تونس.
٤. يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي تفعيل الإصلاحات السياسية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
١. بناءً على هذه الاستنتاجات، يمكن أن تكون دراسة دور الأحزاب السياسية في تونس نقطة انطلاق لتطوير سياسات جديدة تعزز الديمقراطية وتعزز الاستقرار في البلاد.

التوصيات

١. تعزيز الشفافية والحكم الرشيد: يجب على الأحزاب السياسية في تونس تعزيز مستوى الشفافية والحكم الرشيد في أداء أعمالها، من خلال فتح الحوار مع المواطنين وتقديم المعلومات بطريقة شفافة.

٢. تعزيز التواصل والحوار: يجب تشجيع الأحزاب السياسية على بناء جسور التواصل والحوار مع بقية الأطراف السياسية والمجتمع المدني، وتحفيز المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار.
٣. تعزيز الحوكمة الديمقراطية: يجب على الحكومة والأحزاب السياسية تعزيز الحوكمة الديمقراطية من خلال اتخاذ إصلاحات تشجع على المشاركة السياسية وتعزز مبادئ العدالة والشفافية.
٤. مكافحة الفساد: يجب على الأحزاب السياسية المشاركة بفعالية في جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة في العمل السياسي.
٥. تعزيز الوحدة الوطنية: يجب على الأحزاب السياسية أن تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب التحديات السياسية التي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي في البلاد.

المصادر باللغة العربية:

القران الكريم

١. أحمد نجيب الشابي، التوافق ضروري ... ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج"، صحيفة السفير، ٢٥/١٢/٢٠١٣، على الرابط : http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2656&ChannelId=64329&ArticleId=2541 (تاريخ الزيارة ١١/ ٤/ ٢٠٢٤).
١. إكرام ، عبد القادر بدر الدين ، ١٩٨١، "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر " . أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية .
٢. انظر نص القانون المنظم للسلطة العمومية، بابنت ٤/١٢/٢٠١١، على الرابط : http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp (تاريخ الزيارة ٥/ ٤/ ٢٠٢٤) .
٢. بدر الدين ، إكرام عبد القادر، ١٩٨١، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر . أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية.
٣. بشارة، عزمي ، ٢٠١٣، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، مجلة سياسات عربية، العدد ٤، أيلول / سبتمبر .
٤. بشارة، عزمي، ٢٠١٣، "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة"، حاوره عبد الله الطّحاوي، مجلّة الديموقراطية ، العدد ٤٩، .
٥. بومدين ، طاشمة ،مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

٣. بيان حركة التجديد في تونس، مؤرخ ١١ يناير ٢٠١١، على الموقع الالكتروني: www.ettajdid.o. (تاريخ الزيارة ، ٢٥ ، ٤، ٢٠٢٤).

٤. بيان حزب العمال الشيوعي إلى الشعب التونس ي"، مؤرخ بتاريخ ١٠جانفي ٢٠١١، على الموقع الالكتروني : www.albadil.org(تاريخ الزيارة ، ٢٥ ، ٤، ٢٠٢٤).

٦. الجمعاوي، انور،٢٠١٤ ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق، دراسات سياسات عربية ، العدد٦.

٧. حاروش ،نور الدين ، ٢٠٠٩، الاحزاب السياسية، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

٥. حركة التجديد حول أحداث سيدي بوزيد ٢٠ديسمبر ،"٢٠١٠ مؤرخ في ٢٠ديسمبر ٢٠١٠:على الموقع الالكتروني www.ettajdid.org : (تاريخ الزيارة ، ٢٥ ، ٤، ٢٠٢٤) .

٨. حمد ،براء بركات ، ٢٠١٦، الاحزاب الاسلامية ودورها في الحياة السياسية المعاصرة : حزب حركة النهظة في تونس، اطروحة دكتوراه ، جامعة الملايا، كوالالمبور .

٩. الحمداني، قحطان أحمد ،٢٠١٢، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى .

١٠. الحناشي، عبد اللطيف، ٢٠١٢، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في التورة ومجراها". في وثرة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات ،مجموعة مؤلفين،بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، فبراير .

١١. رضوان ، أحمد الرجوب سلامة ، ٢٠٠٥، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

١٢. سمير، ليمام سالمة بارة ، ٢٠١٥، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية و المفاهيم و البيئة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

١٣. الشابي ،أحمد نجيب، ٢٠١١، " ،العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين :تجربة ١٨أكتوبر في تونس" .تونس :مجلة الآداب ،العددان ١١ و١٢.

١٤. شاكر وآخرون ،لطفي لبيب ، ٢٠١٦، مبادىء العلوم السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

١٥. الشرقاوى ،سعاد، ٢٠٠٥، الاحزاب السياسية اهميتها، نشاتها ، نشاطها ، القاهرة : مركز البحوث البرلمانية.

١٦. الشرياني ،محمد علي عمير، ٢٠٠٢، العمالة الوافدة للاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠ ١٩٩٩ رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة .

١٧. عبد الحميد، رجب، ٢٠١٦، مبادىء العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي الإمارات، الطبعة الأولى.

١٨. العزاوي ، وصال نجيب، ٢٠٠١، السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد.

١٩. عزونة، جلول، ٢٠١٠، "الديكور الديمقراطي". صحيفة مواطنون، تونس، العدد ١٣٥، أغسطس.

٢٠. غزناي ، حسن مصطفى وبزهر عبد الله ، ٢٠١٢، أحمد الأنظمة السياسية الأنظمة السياسية في العراق وإقليم كردستان نموذجاً دار سوران للنشر – العراق.

٦. فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، تورس ١٥/ ٩/ ٢٠١١ على الرابط : http://www.turess.com/tap/109067 تاريخ الزيارة(٤/٤/٢٠٢٤)

٢١. لبيض، سالم، ٢٠١٠، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟– حالة تونس". المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢٧.

٢٢. معيفي ،فتحي، ٢٠١٨، دور الأحزاب السياسية في التغيير السياسي – حالة تونس –، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد ١٧ .

٢٣. مهيدات ،عبد الرحمان موسى النهار، ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن السعودية ، مصر ، تونس) . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك .

٢٤. وزير السياحة السياحة في نسق تصاعدي ... ١٢٠٠ مليار مداخيل هذه السنة ... ٧ مليون سائح سيزورون تونس"، تورس على الرابط http://www.turess.com/almasdar/17211 : (تاريخ الزيارة ١٢/ ٤/ ٢٠٢٤).

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abdel Hamid, Rajab, 2016, Principles of Political Science, Emirates University Book House, first edition.
2. Al-Azzawi, Wissal Najib, 2001, Public Policy A Theoretical Study in a New Field of Knowledge, Center for International Studies - University of Baghdad.
3. Al-Hamdani, Qahtan Ahmed, 2012, Introduction to Political Sciences, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition.
4. Al-Hanashi, Abdel Latif, 2012, “Tunisian national parties and organizations and their role in the revolution and its course.” In Tunisia’s Wrath: Causes, Contexts, and Challenges, a group of authors, Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, February.
5. Al-Jamawi, Anwar, 2014, The political scene in Tunisia: The long path towards consensus, Arab Policy Studies, No. 6.
6. Al-Shabi, Ahmed Naguib, 2011, “The relationship between Islamists and secularists: the experience of October 18 in Tunisia.” Tunisia: Journal of Arts, Issues 11 and 12.

7. Al-Sharqawi, Souad, 2005, Political Parties, Their Importance, Origins, and Activities, Cairo: Parliamentary Research Center.
8. Al-Sheriani, Muhammad Ali Omair, 2002, Expatriate Workers for Political Stability in the United Arab Emirates 1990-1999 Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Department of Political Science, Cairo University.
9. Azouna, Jalloul, 2010, "Democratic Decoration." Citizens newspaper, Tunisia, issue 135, August.
10. Badr El-Din, Ikram Abdel Qader, 1981, The phenomenon of political stability in Egypt. Doctoral thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Department of Political Science.
11. Bishara, Azmi, 2013, "The Arab Spring is an existential cry for freedom and dignity," interviewed by Abdullah Al-Tahawi, Al-Democracy Magazine, issue, 49.
12. Bishara, Azmi, 2013, The revolution against the revolution, the street against the people, and the counter-revolution, Arab Politics Magazine, No. 4, September.
13. Boumediene, Tashma, Introduction to Political Science, Introduction to the Study of the Principles of Governance, first edition, Jusoor Publishing and Distribution, Algeria.
14. Ghaznai, Hassan Mustafa and Bazhar Abdullah, 2012, Ahmed, Political Systems, Political Systems in Iraq and the Kurdistan Region as a Model, Soran Publishing House - Iraq.
15. Hamad, Baraa Barakat, 2016, Islamic parties and their role in contemporary political life: The Nahda Movement Party in Tunisia, doctoral thesis, University of Malaya, Kuala Lumpur.
16. Haroush, Nour El-Din, 2009, Political Parties, Dar Al-Umma for Printing, Publishing and Distribution, Algeria.
17. Ikram, Abdel Qader Badr El-Din, 1981, "The Phenomenon of Political Stability in Egypt." Doctoral thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Department of Political Science.
18. Labyadh, Salem, 2010, "The State and Legal Supporting Parties...What Relationship? - The Case of Tunisia." Arab Journal of Political Science, Beirut, issue, 27 summer.
19. Maifi, Fathi, 2018, The role of political parties in political change - the case of Tunisia -, Journal of Legal and Political Sciences, No. 17.
20. Mhaidat, Abdul Rahman Musa Al-Nahar, 2006-2007, The impact of poverty on political stability in Arab countries (a case study of Jordan, Saudi Arabia, Egypt, and Tunisia). Unpublished master's thesis, Yarmouk University.
21. Minister of Tourism: Tourism in an evaluation mode... 1200 billion in revenues this year... 7 million tourists will visit Tunisia, Turss at the link: http://www.turess.com/almasdar/17211 (date of visit 4/12/2024).

22. Radwan, Ahmed Rajoub Salama, 2005, Foreign direct investment and political stability in Arab countries. Unpublished master's thesis, Yarmouk University.
23. Samir, Limam Salama Bara, 2015, Public Policy Making, A Study in Methodology, Concepts, and Environment, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.
24. Shaker et al., Lotfi Labib, 2016, Principles of Political Science, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, first edition.